

إسقاط المساعدات على غزة - مجرد ستار دخاني

منذ 3 مارس 2025، فرضت إسرائيل حصارًا كاملاً على قطاع غزة، موطن 2.3 مليون شخص، معظمهم أطفال. أعلن وزير المالية بزاليل سموتريتش: "لن تدخل حبة قمح واحدة إلى غزة." أصبح هذا الإعلان سياسة إبادة جماعية. في الأشهر التالية، انهار القطاع إلى مجاعة من المرحلة الخامسة، وهي المستوى الأكثر كارثية وفقاً لتصنيف المرحلة الأمنية الغذائية المتكاملة (IPC).

بحلول يوليو 2025، نفذت المستشفيات في غزة من المخدرات والطعام، وانهار الأطباء من الجوع أثناء الجراحات، وتوفي العشرات من الأطفال بسبب الجوع. كتب الدكتور فادي بورا، جراح من غزة، بعد وردية استمرت 12 ساعة على معدة خاوية: "نحن نعالج الآخرين بينما نحن أنفسنا بحاجة إلى العلاج." هذا ليس اضطراباً ناتجاً عن الحرب - إنه تجويع متعمد، تم تهيئته كسياسة.

القضية القانونية: انتهاكات واضحة من إسرائيل

بصفته القوة المحتلة، تلتزم إسرائيل قانونياً بموجب المادة 55 من اتفاقية جنيف الرابعة بضمان توفير الغذاء والإمدادات الطبية. بدلاً من ذلك، قامت بحظر وقصف وتشديد السيطرة على جميع المساعدات الواردة إلى غزة.

بموجب القانون الدولي الإنساني العرفي، يُعتبر تجويع المدنيين كوسيلة حرب جريمة حرب (ميثاق روما، المادة 8(2)(ب) (XXV)). كما أنه خرق جسيم للمادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف، التي تحظر "العنف ضد الحياة والأشخاص" بما في ذلك الأفعال التي تتسبب في الموت بسبب الحرمان.

كما أن إسرائيل تتحدى التدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية (ICJ) في يناير ومارس 2024، والتي ألزمتها بالسماح بدخول المساعدات الإنسانية ومنع الأفعال التي تساهم في الإبادة الجماعية. هذه التدابير ملزمة. وقد تجاهلت إسرائيل هذه التدابير علناً.

المسؤولية الدولية للحماية

بالإضافة إلى التزامات إسرائيل، تلتزم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باتفاقية الإبادة الجماعية، التي تتطلب منع الإبادة الجماعية - وليس مجرد معاقبتها بعد وقوعها. أكد حكم محكمة العدل الدولية في قضية البوسنة ضد صربيا عام 2007 هذا الواجب: يمكن تحميل الدول المسؤولية إذا فشلت في التصرف عندما كان لديها القدرة على التدخل.

يعزز إطار المسؤولية عن الحماية (R2P) هذا: عندما تكون الدولة غير راغبة أو غير قادرة على حماية سكانها - أو أسوأ من ذلك، هي الجاني - يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف. في غزة، لم يتصرف العالم. بل إنه قد مكّن ذلك.

الجدول الزمني مهم: لا إسقاطات حتى 27 يوليو 2025

من المهم تصحيح سوء فهم شائع: لم تحدث أي إسقاطات من مارس إلى يوليو 2025. خلال الأشهر الحرجة الأولى من حصار إسرائيل - عندما تفاقمت ظروف المجاعة بسرعة - رفضت إسرائيل السماح بأي إسقاطات، وامتثلت معظم الدول. فقط في 27 يوليو 2025، تحت ضغط دولي هائل وبعد أن أصبحت صور الأطفال الهزيلين والمستشفيات المنهارة لا يمكن إنكارها، استؤنفت الإسقاطات. هذا يعني أن أول 144 يومًا من الحصار مرت بدون أي تسليم جوي للمساعدات.

الإسقاطات الموثقة منذ 27 يوليو 2025

تشير السجلات المتاحة إلى ما يلي:

التاريخ	الدول المشاركة	كمية المساعدات	نوع الطائرة (إن عُرف)
27 يوليو 2025	الأردن، الإمارات	25 طنًا	غير محدد
31 يوليو 2025	على الأرجح الأردن، الإمارات	43 حزمة مساعدات	غير محدد
1 أغسطس 2025	إسبانيا، فرنسا، ألمانيا، مصر، الأردن، الإمارات، إسرائيل	126 حزمة (~57 طنًا)	مزيج: C-130 وA400M مؤكد

هذه التسليمات - على الرغم من مشاركة دول متعددة وطائرات حديثة - لا تزال غير كافية بشكل صارخ. تُقدر الأمم المتحدة أن هناك حاجة إلى 2000-3000 طن يوميًا لتلبية الحد الأدنى من المعايير الإنسانية في غزة. 57 طنًا تم تسليمها في 1 أغسطس تمثل أقل من 3% من هذا المطلب.

جسر برلين الجوي مقابل إسقاطات غزة: مقارنة واقعية

العملية	الرحلات/اليوم	الأطنان/اليوم	المدة الإجمالية	الطائرات المستخدمة
جسر برلين الجوي (1948-49)	~541	~4,978	15 شهرًا	C-47 (3.5 طن)، C-54 (10 أطنان)، أفرو يورك
إسقاطات غزة (2025)	~2-4 (منذ 27 يوليو فقط)	22-57 (الذروة)	أسبوع واحد (مستمر)	C-130، A400M (حمولة تصل إلى 37 طنًا)

على الرغم من الطائرات الحديثة واللوجستيات المتفوقة، تظل إسقاطات غزة إيماءات رمزية، وليست تدخلات استراتيجية. جسر برلين الجوي دعم 2.2 مليون شخص لأكثر من عام باستخدام طائرات أقدم وأصغر في بيئة ما بعد الحرب. سكان غزة تقريبًا مماثلون، لكن الاستجابة الدولية أقل بأوامر من حيث الحجم، على الرغم من القدرات الأكبر بكثير.

لماذا هذا مهم: الإسقاطات هي ستار دخاني

التباين مدمر. في برلين، تحدى العالم قوة عظمى لإنقاذ مدينة. في غزة، يمثل العالم لقوة إقليمية إلى درجة التواطؤ.

الإسقاطات اليوم لا تُعتبر حلولًا حقيقية، بل أدوات علاقات عامة - وسيلة للحكومات الغربية لتهديد الغضب المحلي دون مواجهة حصار إسرائيل مباشرة. إنها ستار دخاني، وليست استراتيجية.

المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية ستسألان: هل تم بذل ما فيه الكفاية؟

الحساب القانوني سيأتي. عندما تقوم المحكمة الجنائية الدولية (ICC) ومحكمة العدل الدولية (ICJ) بتقييم المجاعة في غزة، ستسألان:

“هل تم بذل ما فيه الكفاية، وهل كان بإمكان المزيد أن يُفعل في وقت أقرب؟”

الإجابة ستكون:

قليل جدًا. متأخر جدًا. ومتعمدًا.

- قليل جدًا: المساعدات التي تم تسليمها كانت جزءًا بسيطًا مما كان ممكنًا، حتى مع الطائرات الحديثة والتنسيق الدولي.
- متأخر جدًا: بدأت فقط بعد أن بلغ الغضب العالمي ذروته، وبعد أن وصلت المجاعة إلى مستويات كارثية ولا رجعة فيها.

هذا الحكم لن يدين إسرائيل فقط. بل سيُورط الحكومات التي مكنت هذه الفظاعة:

- الولايات المتحدة، لحماية إسرائيل دبلوماسيًا وتزويدها بالأسلحة
- ألمانيا، لمنع لغة وقف إطلاق النار وتصدير السلع العسكرية
- المملكة المتحدة، لتقديم مساعدات رمزية مع رفض تحدي الحصار
- وغيرها من الدول التي سمحت بأن يصبح التجويع استراتيجية.

التاريخ لن يغفر لهم

في عام 1948، نظم العالم أعظم جسر جوي إنساني في التاريخ. في عام 2025، ترك شعبًا بأكمله يتضور جوعًا، مقدمًا إسقاطات رمزية فقط بعد أن ملأت صور الأطفال الهزيلين الشاشات والجداول الزمنية.

الحساب سيأتي - في المحاكم، في الأرشيفات، وفي حكم الأجيال القادمة.